

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية الحقوق



بالتعاون مع فرقة مشروع البحث PRFU

تكريس حرية التجارة والصناعة كاستراتيجية لتنمية المؤسسة في الجزائر"

تنظم الملتقى الوطني الحضوري/الإفتراضي الموسوم ب:

حماية المرأة من كل أشكال العنف في ظل القانون الوطني والمواثيق الدولية
-بين ضرورة التفعيل وواقع التجسيد-

يوم: 12 نوفمبر 2024

الهيئة الشرفية للملتقى:

السيد مدير الجامعة: أ.د. زيادي عبد القادر

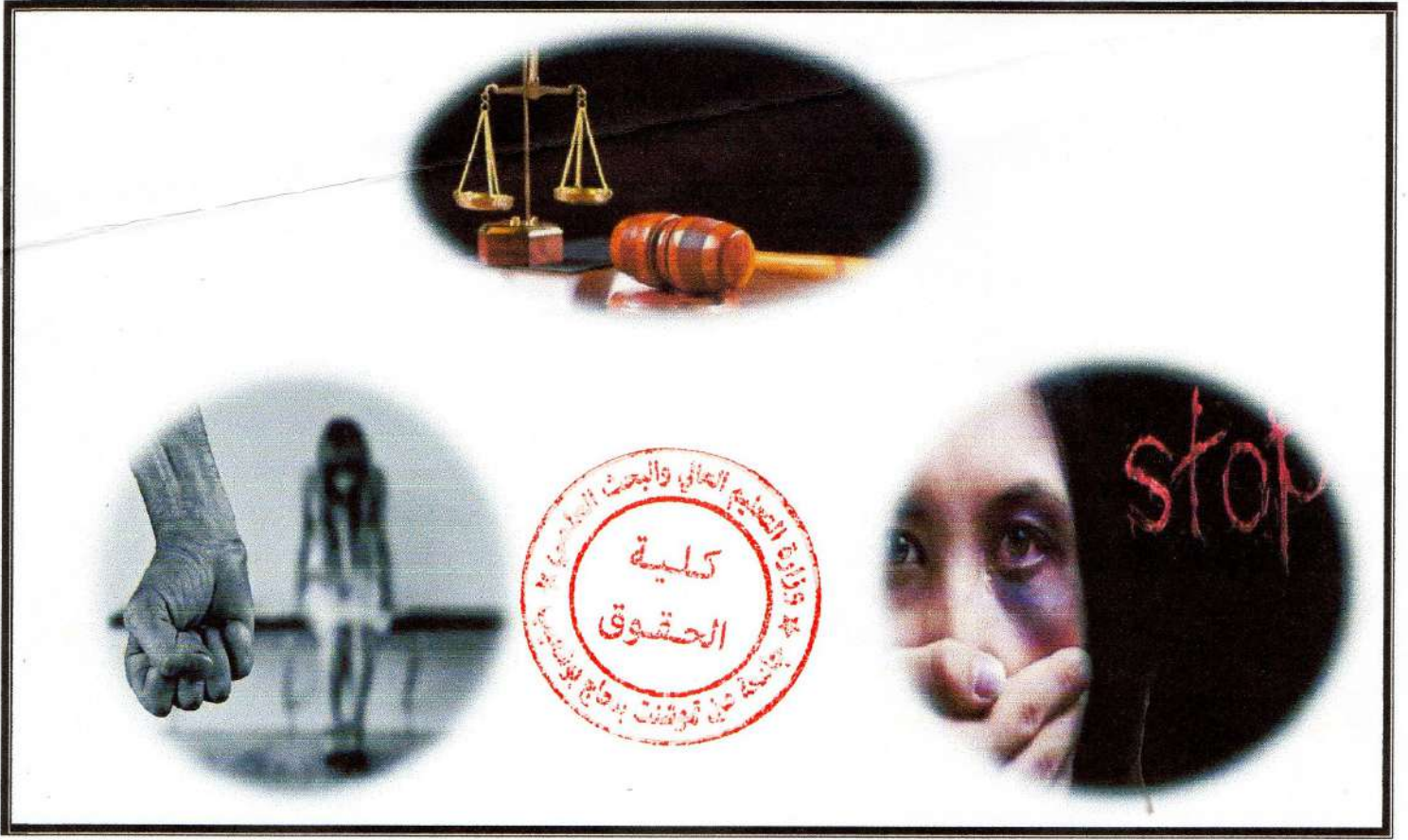
السيد عميد كلية الحقوق: د. صانف عبد الإله شكري

الهيئة المشرفة على الملتقى:

رئيس الملتقى: د. جنادي نسرين

رئيس اللجنة العلمية: د. بومناد هاجرة

رئيس اللجنة التنظيمية: د. مزودي عبد الحق



ديباجة وإشكالية الملتقى

لا يعد العنف ظاهرة جديدة وليدة اليوم أو الأمس القريب، إنما هي ظاهرة ترجع جذورها إلى أعماق الوجود الإنساني، أما في وقتنا الحالي نجد أنه وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجتمعات في جميع مجالات الحياة المادية والثقافية والاقتصادية تبقى ظاهرة العنف سمة من سمات البشر، لا تقتصر على شعوب معينة دون سواها بل مست وتمس جميع المجتمعات باختلاف أجناسها، لغاتها وعقائدها وثقافتها، خاصة ذلك العنف الممارس ضد المرأة والذي تتعرض له ومن كل الفئات العمرية وبأساليب وأنواع شتى، يمارس عليها في حياتها اليومية تاركاً لها من الآثار النفسية والجسدية التي قد تؤدي إلى إصابتها بأمراض وعقد نفسية تبقى تلازمها وتشكل لها العراقيل في حياتها تجعل منها إنسانة محبطة المشاعر مشوهة الجسد جرّاء الضرب والإهانة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأسرة التي تعيش فيها وبالتالي على المجتمع ككل لأنها تمثل الأساس والعمود الفقري لتكوين أية أسرة سواء كأم أو بنت أو زوجة.

لأجل ذلك أضحي الحديث عن حماية المرأة من العنف بشتى أنواعه وأشكاله من المفاهيم الرئيسية والمحورية التي لا تكاد تفارق أدبيات المفكرين في هذا العصر، واستأثرت قضاياها اهتمام فقهاء القانون والمشرّعين، ولا شك أن ذلك مرّده إلى ما تمثله المرأة في المجتمع باعتبارها الوعاء الحضاري الذي يشكل شخصيته وكيانه فهي حلقة أساسية فيه.

وعليه بدأت تتسع رقعة الاهتمام هذا من خلال التطور التدريجي والملاحظ في إرساء التشريعات الوطنية وتبني الإتفاقيات والمواثيق الدولية التي عملت جاهدة على حماية وترقية حقوق المرأة سيما حقّها في عدم التعرض للعنف أو التعذيب، ذلك أن ضمان

حمايتها من العنف بوصفه حقًا قانونيًا يتطلب من الدول إدراج نصوص قانونية للإعتراف به، واستخدام كل الوسائل المناسبة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري من أجل تعزيزه وحمايته، وبذل العناية الواجبة لمنع ارتكاب أعمال العنف ضد المرأة والفتاة والتحقيق مع مرتكبيها وملاحقتهم قضائيا ومعاقبتهم والقضاء على الإفلات من العقاب بما في ذلك إمكان الوصول إلى سبل الانتصاف المناسبة للضحايا والناجين.

والجزائر على غرار باقي الدول بذلت مجهودات معتبرة في شتى المجالات لحماية المرأة من مختلف أشكال العنف، كل ذلك ضمن إطار الإتفاقيات الدولية والتي صادقت عليها لا سيما المتعلقة بجمع كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما فيها المجال التشريعي ومجال المرافقة والتكفل والوقاية، من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

ولعل الإرادة السياسية القوية لحماية المرأة الجزائرية يحملها التعديل الدستوري الأخير لسنة 2020 إذ استحدثت المؤسس الدستوري من خلاله المادة 40 لإدانة العنف ضد المرأة، وإلزام الدولة بحمايتها في كل الظروف والأمكنة، إذ للمرة الأولى في تاريخ الدساتير العربية والإسلامية يتضمن الدستور الجزائري مادة صريحة تلزم الدولة بموجها بحماية النساء المعنفات من خلال التشريعات والإجراءات الرادعة.

لكن وبالرغم من هذه المواثيق الدولية والاهتمام على الصعيد الوطني لاتزال ممارسات العنف ضد المرأة في تزايد، خصوصا في أوقات الأزمات الاقتصادية أو السياسية، فتكون المرأة دوما محلا لتفريغ الطاقة السلبية، فعلى سبيل المثال ارتفعت معدلات العنف المنزلي ضد المرأة بشكل رهيب أثناء جائحة كوفيد 19، سواء في الدول الأجنبية أو العربية بما فيها بلادنا الجزائر، على الرغم من حزمة القوانين التي وضعها المشرع للقضاء على هذه الظاهرة إلا أنها في منحى متزايد، ولا تزال الأرقام المقدمة من مختلف الجهات الرسمية حول حالات العنف ضد المرأة تفزع الجزائريين، وهو ما يطرح تساؤلات حول من يتحمل مسؤولية هذا الوضع إن كان متعلقا بالقوانين أو باخفاق المجتمع ككل في الحد من سلوك عنيف صار مرادفا للتخلف وانتهاك حقوق الإنسان.

وعليه سنحاول من خلال هذا الملتقى الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل الجهود القانونية المقررة على الصعيد الوطني والدولي لحماية المرأة من كل أشكال العنف؟، وما مدى فعاليتها في الحد من هذه الظاهرة المقيتة؟ وما هو المطلوب أكثر للقضاء عليها باعتبارها في تزايد مستمر؟.

أهمية الملتقى

إنّ الموضوع الذي يتناوله الملتقى يكتسب أهمية كبيرة من منطلق أنّه يسلط الضوء على إشكالية مجتمعية تتمثل في سلوك يجتر ثقافة لم تزل عالقة في أذهان بعض الناس، تقوم على القسر والتسلط على المرأة وتبني التمييز في التعامل معها باعتبارها الطرف

الأضعف في سلم التصنيف في المجتمع، وهذا السلوك قد يكون مصحوبا بالعنف المتسم بالعدوانية التي طالما تحدث أضرارا متنوعة: نفسية؛ إجتماعية وإقتصادية تكون مدعاة للتوجه نحو إضفاء حماية قانونية للمرأة تجاهها.

أهداف الملتقى

تكمّن الأهداف الرئيسية للملتقى فيما يلي:

- ✓ محاولة وضع تصوّر كافٍ لمفهوم العنف ضدّ المرأة مع بيان أشكاله وأنواعه.
- ✓ الإرتقاء بالبحث العلمي والمساهمة في رفع الوعي القانوني بالتشريع الوطني لبلادنا الذي يخص حماية المرأة من كل أشكال العنف.
- ✓ البحث في مجمل المواثيق الدولية التي المتعلقة بحماية المرأة من كل أشكال العنف، مع اقتفاء أثرها على رسم التوجّهات التشريعية للدول سيما الجزائر.
- ✓ التعرف على الدور الذي تضطلع به مختلف الآليات والأجهزة الوطنية والدولية في سبيل حماية المرأة من كل أشكال العنف.
- ✓ تحديد مدى نجاعة الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي للقضاء على ظاهرة العنف ضدّ المرأة.

محاور الملتقى

على ما ضوّه ما تقدّم ولغرض فتح نقاش علمي وبنّاء حول موضوع الملتقى، نقتراح المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعنف ضدّ المرأة.

المحور الثاني: أشكال ومظاهر العنف ضدّ المرأة.

المحور الثالث: الحماية القانونية للمرأة من كل أشكال العنف في الجزائر.

➤ على ضوء مستجدات التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.

➤ قراءة في النصوص القانونية الوطنية الأخرى.

المحور الرابع: حماية المرأة من العنف في إطار المواثيق الدولية.

المحور الخامس: الآليات الوطنية والدولية المكرّسة لمكافحة العنف ضدّ المرأة - بحث في مدى فعالية دورها وسبل معالجة نقائصه -



شروط المشاركة

- ✓ المشاركة مفتوحة للأساتذة الجامعيين وطلبة الدكتوراه والباحثين المهتمين بموضوع الملتقى.
- ✓ تقبل المداخلات الفردية والثنائية.
- ✓ أن تتسم المداخلة بالأصالة والجديّة في الطرح، ولم يسبق نشرها أو تقديمها للنشر أو المشاركة بها في أي تظاهرة علمية أخرى.
- ✓ أن تكون المداخلة ضمن أحد محاور الملتقى، وأن تكتب وفق الأصول العلميّة والمنهجية المتعارف عليها.
- ✓ أن لا تقل المداخلة عن 10 صفحات، وأن لا تتجاوز 20 صفحة، بما في ذلك قائمة المصادر والمراجع.
- ✓ تكتب المداخلة باللغة العربية بخط: **Traditional Arabic** حجم (16)، وحجم (12) بالنسبة للهامش، ويخط **Times New Roman** حجم (14) بالنسبة للمداخلات باللغة الأجنبية، على أن تدرج الهوامش في آخر كل صفحة بصورة آلية وتكون المصادر والمراجع في آخر المداخلة.

تواريخ مهمة

- آخر أجل لارسال المداخلة كاملة: 20 أكتوبر 2024.
- الرد على المداخلات المقبولة: 30 أكتوبر 2024.
- تاريخ انعقاد الملتقى: 12 نوفمبر 2024.
- ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني: dfcv.cn@univ-temouchent.edu.dz

